

زبدة الأصول

[285] الأدلة متعارضة في ثبوت الحكم الالزامي أو غير الالزامي، بنحو التباين أو العموم من وجه، فلا وجه لدعوى تقديم دليل الحكم الالزامي، إلا دعوى أحد أمور ثلاثة على سبيل منع الخلو، أحدها: عدم ثبوت الإطلاق لدليل الحكم غير الالزامي بنحو يشمل موردا قام فيه دليل على حكم الزامي، ثانيها انصرافها عن هذا المورد، ثالثها: ظهوره في تقييد ما تضمنه من الحكم بعدم المخالفة للحكم الالزامي؛ والكل كما ترى. وأما دعوى أن مقتضيات الأحكام الترخيصية لا تصلح لمزاحمة مقتضيات الأحكام الالزامية، فاجنبية عن المقام إذ تلك إنما هي فيما إذا ثبت المقتضيان، وهو في الفرض معلوم لعدم لفرض التعارض بين الدليلين، ولا أقل من عدم المعلومية، وعليه فحيث أن ما نحن فيه ليس من قبيل الموارد الثلاثة، الأول كما هو واضح، فإن قلنا بأنه في التعارض بالعموم من وجه بين الدليلين يتساقط الإطلاقان ففي المقام يتساقط الدليلان، ويرجع إلى أصالة الإباحة، وإن قلنا أنه يرجع إلى أخبار الترجيح، فيقدم دليل الحرمة للشهرة التي هي أول المرجحات. السابع: لو دل خبر ضعيف على موضع من الموضوعات التي يترتب عليها الحكم الاستحبابي كما لو دل خبر ضعيف على مسجدية موضع خاص، فهل يشمل أخبار من بلغ من جهة أنه بالملزمة يخبر عن الحكم الاستحبابي المترتب عليه كاستحباب الصلاة في ذلك الموضع في المثال، أم لا؟ قد استدلل للثاني: بأن الظاهر من أخبار الباب اختصاصها بما إذا أخبر عن النبي (ص) بما هو نبي، لا بما أنه بشر، والأخبار عن مسجدية موضع خاص ليس من شأنه بما أنه نبي، كما أن أخباره باستحباب الصلاة فيه بالملزمة ليس من شئون النبي، فإن وظيفته بيان الأحكام الكلية مثل استحباب الصلاة في المسجد. وفيه: أن كثيرا من الأخبار ليس فيها من بلغه عن النبي، بل هي مطلقة لا حظ صحيح هشام عن الإمام الصادق (ع) من سمع شيئا من الثواب على شيء فصنعه كان له وإن
